النزاهة النيابية: زيباري لم يستلم هدايا من الكويت

التحقيق أثبت ان مبالغ مالية قُدمت لوزير النقل وأعادها على الفور

□ بغداد/ المدى

أعلنت لجنة النزاهة البرلمانية، أمس الخميس، أن التحقيقات أثبتت عدم استلام وزير الخارجية هوشيار زيباري أي مبلغ مالي من الجانب الكويتي، مبينة أن الكويت قدمت مبلغا إلى وزير النقل هادي العامري، إلا أن الأخير أعاده على الفور.

رصيف ميناء مبارك... ارشيف

وقال المتحدث باسم اللجنة جعفر الموسوي في تصريح لوكالة السومرية نيوز": إن "لجنة النزاهة قامت بالتحقق والاستيضاح من وزراء الخارجية هوشيار زيباري والنقل هادي العامري والنفط والمالية رافع العيساوي وعبد الكريم لعيبي ووكيل وزارة النقل سلمان البهادلي بشأن موضوع استلام زيباري مبالغ نقدية من الكويت والتغاضي عن الآثار السلبية التي قد يسببها ميناء مبارك الكويتي"، مبينا أن "التحقيقات أظهرت عدم استلام زيباري أية مبالغ نقدية من الحكومة الكويتية".

وأضاف الموسوي أن"الحكومة الكويتية قدمت مبلغا ماليا إلى وزير النقل هادي العامري، إلا أن الأخير أعاده على الفور".

واعتبر وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، في الثالث من تشرين الأول الحالي، الاتهامات التي أطلقت ضده بشأن تقاضي رشوة مقابل التغاضي عن ميناء مبارك الكويتي إساءة للحكومة وتشهيراً بعمل الوزارة، في حين أكد أنه سيثير القضية في جلسة مجلس الوزراء المقبلة، وهدد بمقاضاة متهميه ومحاسبتهم.

وطلب العراق، في الـ٢٧ من تموز الماضي، رسمياً من الكويت وقف العمل مؤقتاً في ميناء مبارك، حتى التأكد من عدم تأثر حقوق العراق في خطوط الملاحة والإبحار الحر والأمن في المياه المشتركة، فيما أعلنت الكويت، في اليوم نفسه، عن رفضها الطلب معتبرة أنه لا يستند إلى أي أساس قانوني، وفيما جددت تأكيدها على أنه يقع ضمن الحدود الكويتية، أشارت إلى أن الميناء لا يعيق الملاحة البحرية في خور عبد الله.

الى ذلك، قالت النائبة عن التحالف الوطني في مجلس النواب سوزان السعد ان المشاركة في التظاهرات المقرر القيام بها عند منفذ سفوان الحدودي تعد واجبا وطنيا يستحق الدعم والتأييد من الحكومة ومجلس النواب .

وأضافت السعد في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: ان " تظاهرات اليوم ستمثل الرفض الشعبي الواسع للتجاوزات الكويتية على العراق المتمثلة بإصرارها على انشاء ميناء مبارك وعمليات خطف وتعذيب الصيادين العراقيين فضلا عن مساعيها لإبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع ،مشيرة الى انه" لا يستبعد أن يكون المسؤولون في الحكومة الكويتية يترقبون هذه التظاهرات لمعرفة حجم غضب ابناء الشعب العراقي إزاء هذه التجاوزات" .واوضحت ان"هذه التظاهرات لن تقتصر على المواطنين من محافظة البصرة ، بل ستضم الآلاف من أبناء المحافظات الاخرى مبينة ان منفذ سفوان سيكون بديلا عن ساحة التحرير ليحمل مدلولات جديدة تعطي للتظاهرة خصوصيتها واهدافها .

واشارت السعد الى انه" ينبغي على الجهات الامنية توفير الغطاء الأمني للمتظاهرين واتخاذ الحيطة والحذر من هجمات بعض الجماعات المسلحة " .

وكشفت كتلة سياسية عراقية عن تقديمها قبل عشرة ايام لمقترح قانون إلى هيئة رئاسة مجلس النواب يحظر بموجبه التعامل مع ميناء مبارك الكويتي من الحكومات العراقية المتعاقبة. وقال النائب عن كتلة كفاءات هيثم الجبوري: "قدمت كتلة كفاءات ومعاضديها من نواب مختلف الكتل النيابية بمقترح قانون حظر التعامل مع ميناء مبارك الكبير من الحكومات المتعاقبة بهدف حماية الاقتصاد العراقي والحفاظ على الموقع الجغرافي المميز للعراق كونه القناة الجافة الرابطة بين الشرق والغرب".

وأضاف الجبوري "أقدمنا على تقديم مقترح القانون بعد توافر الأدلة بجسامة الخطر المحدق باقتصاد العراق من جراء بناء ميناء من مبارك من الجارة الكويت وخرقها لقرار الأمم المتحدة المرقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣ ومحاولتها خنق الممر المائي الوحيد للعراق في خور عبد الله برغم امتلاكها لسعة الخيار".

وتابع بالقول "يجب على مجلس النواب العراقي عدم الوقوف مكتوف الأيدي جراء تلك المعضلة الستراتيجية". وكانت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب قد ناقشت يوم الأحد الماضي التقرير الفني الخاص بتأثرات ميناء مبارك على الاقتصاد والموانئ العراقية الذي أعدتها لجنة خبراء مختصة تابعة لمجلس الوزراء

وتوصلت إلى قرار يقضي بضرورة مواصلة الجهود الدبلوماسية والدولية لإيقاف بناء ميناء مبارك، لكن الحكومة العراقية لم تتخذ بعد موقفا رسميا من الميناء الكويتي.

وأكد الجبوري الذي تلا بيانا عن كتلته المنضوية في ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، على أن "مقترح القانون يأتي تعضيدا للجهد الدبلوماسي المبذول من قبل الحكومة العراقية وانطلاقا من شعورنا بالمسؤولية في الحفاظ على مصالح الشعب العراقي ونتوقع ان يلقى مشروع القرار الذي سيأخذ طريقه نحو التشريع على نحو دستوري قبولا من اغلب القوى النيابية".

يذكر أن الكويت باشرت، في السادس من نيسان الماضي، بإنشاء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان القريبة من السواحل العراقية، وذلك بعد سنة تماماً من وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير، مما تسبب بنشوب أزمة بين البلدين، ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية وستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

تسمية وزير الدفاع بعد العيد ومرشحها بعيد عن علاوي

□ بغداد/ المدى

إياد علاوي

كشف عضو دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني علي الفياض، أن حسم الوزارات الأمنية سيكون بعد العيد مباشرة، مرجحاً أن يختار رئيس الوزراء شخصية من المكون السني لكنها بعيدا عن العراقية. وكان مجلس النواب قد صوت بالأغلبية على منح الثقة لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي من دون الوزارات الأمنية في ٢١ كانون الأول من العام الماضي. وقال الفياض في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء امس الخميس: أن دولة القانون ورئيس الوزراء نوري المالكي مرحبين بأية شخصية تقدمها القائمة العراقية لوزارة الدفاع شرط أن تكون ضمن الضوابط والكفاءة والمهنية وعدم شمولهم بالمساءلة والعدالة. وأضاف: أن بعد العيد سيتم حسم الوزارات الأمنية لأن الوقت طال ونحن بحاجة إلى وزراء أمنيين، مرجحاً أن يقوم المالكي باختيار شخصية لوزارة الدفاع من المكون السني بعيدة عن القائمة العراقية.

وفي وقت سابق، أتهم النائب عن ائتلاف العراقية جمعة ابراهيم، رئيس الوزراء بعرقلة حسم الوزارات الأمنية وعدم جديته في إنهاء هذا الملف، مستبعداً أن يكون هناك وزيرا للدفاع والداخلية في هذه الدورة الانتخابية.

وقال ابراهيم في تصريح سابق للاخبارية: أن القائمة العراقية قدمت عدة شخصيات لتسلم منصب وزارة الدفاع لكن القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء نوري المالكي لم يوافق على أية شخصية من هذه الشخصيات.

وأوضح أن المالكي سلم هذا الملف إلى شخصية ليس لديه خلفية عسكرية وإنما خلفية فلسفية على عكس الأسماء التي قدمتها العراقية جميعهم قادرون على إدارة هذه الوزارة لأنهم من العسكريين.

يذكر ان عضو لجنة الامن والدفاع النيابية شوان محمد طه ، ذكر في وقت سابق ، ان الوضع الامني في العراق ما يزال هشاً للغاية ، مؤكدا ان زمام الأمور على الأرض بيد الإرهابيين.

وقال طه الثلاثاء الماضي أنه "ليس هناك رؤية أمنية ستراتيجية لوزارتي الدفاع والداخلية بالشكل الخاص والحكومة بشكل عام، وهذا ما أدى إلى فراغ أمني كبير في الشارع العراقي ".

ورفضت المحكمة الاتحادية العليا الإدلاء بموقف حازم بشأن تأخر الوزارات الامنية، معتبرة ان الأمر يقع ضمن الاستحقاقات السياسية، وان مجلسي النواب والوزراء غير معنيين به.

وأكد المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار على أن تعيين الوزراء الأمنيين ليس من صلاحية رئيسي مجلس الوزراء ومجلس النواب . وقال البيرقدار في بيان تلقت "المدى" نسخة منه إن المحكمة الاتحادية العليا ردت الثلاثاء الماضي دعوى أقيمت ضد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب بشأن تأخر تسمية الوزراء الأمنيين لوزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني. وأضاف أن المحكمة وجدت في طعن المدعي بعدم دستورية تعيين الاجهزة الامنية برغم مرور أكثر من خمسة أشهر على تعيين وزراء بالوكالة أمراً لم يرد في دستور جمهورية العراق وان اختيارهم يتم وفق (الشراكة الوطنية) بما تتفق عليه الكتل السياسية وليس من اختصاص رئيس الوزراء او رئيس مجلس النواب. وأوضح البيرقدار أن المحكمة ترى اختيار الوزراء الأمنيين يجري بتوافق فيما بين الكتل كل حسب استحقاقه البرلماني، وبما ان التوافق لم يحصل لذا لم يعد خرقا لاحكام الدستور وان تسمية الوزراء والمصادقة عليها ليس من شأن المدعى عليه وانما من شأن الكتل في اختيار من تتوافر به المزايا.

العراقية: قدّمنا تنازلات كثيرة وسنأخذ المجلس الاتحادي

□ بغداد/ المدى

رجحت النائبة عن القائمة العراقية لقاء الوردي أن يكون المجلس الاتحادي استحقاقا آخر للعراقية كبديل عن مجلس السياسات نتيجة لما قدمته القائمة من التنازلات الكثيرة عن استحقاقاتها الانتخابية .

واضافت الوردي " المجلس الاتحادي كان من ضمن المداولات والنقاشات بين الكتل السياسية حيث يتوفر له غطاء دستوري على اعتبار أن مجلس السياسات اتهم بأن ليس له غطاء دستوري ،أما المجلس الاتحادي فله غطاء دستوري ويدخل ضمن السياسات العامة للدولة".واوضحت أن" كانت هناك نية بعد تعديل الدستور والنقاشات ما بين الكتل السياسة فأنه سيكون استحقاقا آخر للعراقية". وكانت العراقية كشفت قبل ايام ان الكتل السياسية أجمعت على ضرورة تعديل الدستور، مشيرة إلى أن مجلس النواب سيناقش تشكيل لجنة جديدة لإجراء التعديل وتحديد سقف زمني له، بعد عودة رئيسه أسامة النجيفي من جولته الأوروبية.

وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور : إن "الدعوة التي أطلقتها القائمة العراقية قبل أيام بشأن ضرورة وضع سقف زمني لتعديل الدستور لقيت استجابة كبيرة من الكتل السياسية وأخذت حيزاً مهما من اهتمامها"، مضيفاً أن "هذا الأمر يعني أن التوافق الوطني على القضايا الكبرى أصبح اليوم المنقذ للعملية السياسية". واستدرك عاشور بالقول "هناك اختلاف بين بعض الكتل بشأن تحديد السقف الزمني، خلال ثلاثة أشهر كما دعت العراقية أو أكثر أو أقل، في وقت استغرقت كتابة الدستور العراقي شهرين، مما أدى إلى الوقوع في إخفاقات كبيرة تحتاج إلى تعديل".

وأكد عاشور أن "الكتل السياسية أجمعت على ضرورة تعديل الدستور"، مبيناً أن "مهمة تحديد سقف زمني وتشكيل لجنة جديدة للتعديل أصبح الآن من مهمات مجلس النواب". وأضاف عاشور أنه "ستتم مناقشة هاتين المسألتين عند عودة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي من رحلته الأوروبية"، معتبراً أن "تعديل الدستور سيكون معبراً مهماً للخروج من الكثير من المشاكل التي تعترض العملية السياسية، كما سيسهم في بناء دولة المؤسسات وإرساء الديمقراطية".

وتضاربت الآراء بين اغلب اعضاء القائمة العراقية بين مؤيد ورافض لهذا المجلس فقد اكدت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني رفض قائمتها لمجلس الخدمة الاتحادي كبديل عن مجلس السياسات العليا وقالت الدايني: إن " القائمة العراقية لا تقبل بمجلس الخدمة الاتحادي بديلا عن المجلس الوطني للسياسات العليا كونه مجلساً استشارياً فقط كما أنها لا تقبل بمجلس السياسات إذا كان استشاريا".

يذكر أن زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قد اعلن تخليه عن منصب رئاسة المجلس الوطني للسياسات العليا ، في حين عدّ نواب في ائتلاف دولة القانون انسحاب علاوي من المجلس الوطني للسياسات العليا بالنقطة التي تحتسب له لأن انسحابه سيؤدي الى حلحلة سريعة للملفات العالقة بين الكتل السياسية. وكان النائب عن العراقية ذكر في وقت سابق، أن القائمة أجمعت على العودة إلى المجلس الاتحادي على أن يقوده من كان مرشحا لمجلس السياسات العليا، وبينما لفت إلى عدم إمكانية مخالفة أو عرقلة هذا الأمر لوروده في الدستور، اعتبر أن تفعيل هذا المجلس سيحل الإشكالات السياسية المعقدة ما بين قائمته ودولة القانون.

وقال النائب نبيل حربو في تصريح سابق: إن "القائمة العراقية فكرت مليا وطرحت فكرة العودة إلى المجلس الاتحادي وهو مجلس تشريعي تكفله المادة ٦٥ من الدستور وله صلاحيات أوسع واكبر من مجلس السياسات العليا"، معربا عن اعتقاده أن "لا احداً يستطيع مخالفة الدستور وعرقلة المجلس الاتحادي".

وأضاف حربو: أن "القرار اتخذ بالإجماع من قبل الكتل في العراقية بعد أن تلقت القائمة معارضات كثيرة، خاصة من التحالف الوطني على مجلس السياسات"، لافتا إلى أن "المجلس الاتحادي سيقوده من كان مرشحا لمجلس السياسات العليا"، بحسب تعبيره.

ولفت حربو إلى أن "إياد علاوي هو الشخص الثاني الذي يأتي بعد المالكي بعدد الأصوات التي جمعت في الانتخابات وقائمته هي الأولى على مستوى المجلس السابق"، مؤكدا أن "المجلس الاتحادي سيتم تفعيله وفق اتفاقات سياسية بين الأطراف السياسية".

وأشار النائب عن القائمة العراقية إلى أنه "آن الأوان لتفعيل المجلس الاتحادي من ناحية تطبيق الدستور ولغرض حل الإشكالات السياسية المعقدة ما بين القائمة العراقية ودولة القانون"، لافتا الى أن "العراقية ترى أنه إذا كان المجلس يعيق عمل السلطات الثلاث، أو البعض من الكتل السياسية تدعي أن المجلس الستراتيجي يؤدي إلى الترهل أو تشابك الصلاحيات فإن البديل هو المجلس الاتحادي". ولفت حربو الى أن "بعض النواب اعترضوا على قانون مجلس السياسات وقالوا إن فيه فقرات تخالف الدستور وتم الاتفاق على إعادته إلى اللجنة القانونية لإعادة صياغة القانون"، موضحا أنه "منذ تلك الفترة والقانون بين أيدي القائمين على اللجنة القانونية في البرلمان".

لجنة المصالحة: الخلافات عطّلت حسم الكيانات المنحلة

بغداد/ المدى

إعتبر عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية ورئيس لجنة المصالحة المساءلة والعدالة في البرلمان قيس الشذر خلافات الكتل السياسية بانها سبب في عدم حسم ملف منتسبي الكيانات المنحلة واعطاء حقوقهم التقاعدية.

وقال الشذر لوكالة الصحافة المستقلة إن إختلاف الرؤى على الكيفية في حسم هذا الملف بين الكتل السياسية هي من تؤخر حسمه من اجل صرف الحقوق التقاعدية لجميع منتسبي الكيانات المنحلة .

واضاف الشذر إن لجنة المصالحة الوطنية البرلمانية ستستمر في العمل على تمشية المعاملات التقاعدية لمنتسبي هذه الكيانات والتي تحتاج الى اتفاق حاسم للكتل السياسية من اجل حل هذا الملف خاصة وانهائه في ظل الظروف المعاشية الصعبة التي يعيشها الكثيرين من ابناء الشعب العراقي .

وكانت مطالبات لقوى وشخصيات سياسية للكتل السياسية والحكومة الاتحادية بان تعمل وفق قانون المساءلة لسنة ٢٠٠٨ او تستبدله بحكم القانون العادل وان تنظر إلى عوائل وأبناء الأجهزة المنحلة كونهم عراقيين وان لا تتركهم من دون رواتب تقاعدية.

ويبلغ عدد منتسبي القيادتين القطرية والقومية لحزب البعث المنحل وديوان الرئاسة المنحلة إبان فترة حكم نظام صدام حسين نحو ٤٩ ألف منتسب كانوا مسؤولين عن إدارة الفروع والفرق والمكاتب العسكرية لحزب البعث المنحل في بغداد والمحافظات خصوصا فروع الحزب في المحافظات التي كانت تمثل الإدارة الحقيقة لجميع نواحي الحياة القضائية والمدنية في المحافظات، خصوصا ما يتعلق بتنفيذ محاكمة المدنيين وتنفيذ إحكام الإعدام ضدهم، كما كان ديوان الرئاسة المنحل خلال فترة حكم نظام صدام حسين الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ٢٠٠٣ يمثل الإدارة الحقيقة لجميع الوزارات العراقية، حيث كانت تدار هذه الوزارة من قبل الديوان الذي يشرف عليه بشكل مباشر رئيس النظام السابق صدام حسين.

وتنص المادة السادسة من قانون الهيئة الوطنية لهيئة المساءلة والعدالة الصادر في شهر شباط عام ٢٠٠٨ على إنهاء خدمات جميع الموظفين ممن كان بدرجة عضو شعبة وإحالتهم على التقاعد بموجب قانون، فضلا عن إحالة جميع الموظفين الذين يشغلون إحدى الدرجات الخاصة (مدير عام أو ما يعادلها فما فوق) ممن كانوا بدرجة عضو فرقة في صفوف حزب البعث على التقاعد بحسب قانون الخدمة والتقاعد.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون